

الأسرة العربية والمسلمة

والتحديات الفكرية

د. طلال عترسي (*)

تنوعت الدراسات عن الأسرة العربية والمسلمة في إطار العلوم الاجتماعية والتربوية والنفسية وسواها. وذهبت بعض هذه الدراسات إلى التكيف مع الاهتمامات الدولية حول هذا الموضوع في العقد الماضي، فقامت باللجوء إلى الإحصاءات حول ارتفاع معدل الولادات، وحول نسب الزواج، وحول الترابط بين تأخر سن الزواج وبين تعليم الفتيات، إلى الاهتمام بموضوعات مثل العنف الزوجي، والعنف ضد الأطفال، والمساواة بين الجنسين، والأسرة والتنمية، والأدوار "التقليدية" بين الجنسين في داخلها وغير ذلك مما انشغل به الباحثون وعقدت من أجله المؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية.. وربما أمكن القول إن معظم هذه الدراسات وتلك المؤتمرات كانت نقدية تجاه الأسرة التي نعرفها ونعيش فيها وتجاه ما يجري فيها من علاقات وما يحكمها من ضوابط كالقول مثلاً بأن الأدوار المعروفة للرجل والمرأة هي أدوار ناجمة عن تقاليد موروثه ولا علاقة لها بالطبيعة الإنسانية، ولهذا السبب سمّت تلك الدراسات هذه الأسرة بالتقليدية تعبيراً عن هذا الموقف النقدي تجاهها، أو كالقول بأن الأسرة هي نتاج مرحلة تاريخية معينة، وأن غياب هذه المرحلة لا بد وأن يتوافق مع غياب للأسرة التي نجمت عنه. وهذا النوع من الدراسات عن الأسرة هو من النوع المباشر، الذي يجعل منها موضوعاً للبحث والإحصاء وللمراقبة وللتقييم، إلا أن هناك، ما يمكن أن نسميه النوع غير المباشر من الدراسات حول الأسرة، وهذه الدراسات لا تكون الأسرة موضوعاً الرئيسي، بل يأتي الحديث عنها في إطار قضية أخرى سياسية أو تنموية أو ثقافية وغيرها. إلا أن هذا النوع غير المباشر من الدراسات يلتقي بدوره مع النوع الأول من حيث النقد الذي يوجهه للأسرة وللمسؤولية التي يلقيها على عاتقها في كثير من التخلف التي تعيشه المجتمعات العربية والإسلامية، وهذا النقد، كما سنحاول أن نبينه فيما يلي، يتناول بشكل جوهري، مفهوم الأسرة ووجودها حيناً، وأدوارها الداخلية (العلاقات بين أفرادها) والاجتماعية (علاقتها مع المجتمع) حيناً آخر، وهذا الأمر، كما نعتقد، هو في غاية الخطورة، لأنه يأتي في سياق قضية أخرى بحيث يتم التعرض إلى دور الأسرة السلبي بشكل غير مباشر من دون أن يثير ذلك أي استفزاز فكري معين، وبحيث يصبح وجود الأسرة نفسه والأدوار التي أشرنا إليها عائقاً أمام تقدم المجتمع ونهوضه أو أمام تكيفه مع تطورات العصر وعلومه.

(*) باحث وأستاذ جامعي – لبنان.

في إطار هذا النوع غير المباشر من الدراسات الذي اخترناه نموذجاً للحديث عن التحديات الفكرية التي تواجهها الأسرة العربية والإسلامية، سنشير إلى بعض ما كتبه بلحثون عرب وتحدثوا فيه عن مشروع النهوض العربي، وكيف رأوا موقع الأسرة العربية ودورها في هذا المشروع.

يقول الكاتب والباحث المعروف هشام شرابي إن المشروع النهضوي العربي الذي نصنعه الآن يبرز على شكل خطاب تنويري هدفه تكوين رؤية متكاملة تجمع بين قضايا مختلفة، في مقدمتها إشكاليات المجتمع والدولة، وقضية المرأة والديموقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

من هنا كان المشروع النهضوي الجديد بالضرورة مشروعاً سياسياً يرمي في أولوياته إلى إصلاح الدولة وتحديث المجتمع وتحرير المرأة. أما الواقع العربي اليوم، فإن ما يحكمه في عملية التعبير ليست إرادة المجتمع الذاتية، بل نظامان خارج إرادة المجتمع، نظام السوق الرأسمالي الحر (العولمة) والنظام الأبوي (الأبوية المستحدثة).

ولكن من سيفق بوجه هذين النظامين لإحداث التغيير الاجتماعي؟

إنها "الحركات الاجتماعية الجديدة" يقول شرابي، مستعيداً التسمية التي استخدمها عالم الاجتماع الفرنسي ألان تورين، الذي يقول إن زمن الأحزاب السياسية والتقليدية والحركات الإيديولوجية قد انتهى، وأن "تجمعات" سياسية وثقافية قد حلت محلها، مثل التجمعات الشعبية التي تمكنت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من إسقاط الأنظمة الشيوعية في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي دون تنظيم مسبق ودون اللجوء إلى العنف. وميزت هذه الحركات ثلاث صفات: غياب الإيديولوجية الموحدة، وغياب القيادة المركزية، وتغلب التعددية التي جمعت بين فئات الشعب المختلفة (سياسياً واجتماعياً)، وضمت الطلاب والعمال والنساء وجماعات كبيرة من بيروقراطية الدولة والحزب الحاكم⁽¹⁾.

أما في أقطار العالم العربي، حتى في الأقطار الأكثر نضوجاً، يلعب ما تبقى من الأحزاب التقليدية والاتحادات العمالية والطلابية دوراً محدوداً وهامشياً في الحياة السياسية، إذ ما زال النظام الأبوي، بوجهيه الاجتماعي والسياسي، هو اللاعب المهيمن في المجتمع وفي الحياة السياسية

ومن هنا يقول شرابي "إن رأس الحربة في عملية إنتاج المشروع النهضوي العربي، وفي عملية التغيير والإصلاح في السنوات القادمة هي تلك التي يشكلها تحالف طلائع المثقفين الملتزمين، والنخب النسائية، بالإضافة إلى حركة الشبيبة الناشطة في قضايا البيئة وحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

إذا المطلوب بالنسبة إلى شرابي:

— انتقال المجتمعات العربية من سلطة الدين إلى سلطة العقل.

— أولويات مشروع النهوض العربي هي: إصلاح الدولة وتحديث المجتمع وتحرير المرأة.

(1) نحو مشروع حضاري نهضوي عربي — مركز دراسات الوحدة العربية.

— الواقع العربي محكوم اليوم بنظامين خارج إرادة المجتمع: العولمة والنظام الأبوي.
— إن رأس الحربة في عملية إنتاج المشروع النهضوي العربي، وفي عملية التغيير، هو تحالف المثقفين والنخب النسائية، وحركة الشبيبة الناشطة في قضايا البيئة وحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

بينما يذهب د. حليم بركات^(١) إلى أن ما يضاعف من حدة أزمة المجتمع المدني في علاقته بالدولة، أن عمليات الترهيب والترغيب نفسها تمارس على الإنسان من قبل مختلف المؤسسات الاجتماعية، وفي طليعتها مؤسسات العائلة والدين والاقتصاد والتربية، وأن أزمة المجتمع المدني هي في صميم النكبات العربية وفشل مشاريع النهضة. وأن على المؤسسات الحديثة (كالنقابات والأحزاب والهيئات المدنية) أن تعمل على تجاوز الولاءات التقليدية وتعزيز تلاحم المجتمع.

وفي رأي كريم مروة^(٢) "ثمة أهمية فائقة من أجل استمرار حركة النهضة والتواصل مع شعاراتها قيام أحزاب تتبنى فكراً علمياً متقدماً، فكراً يتعارض في كثير من أسسه ومبادئه مع ما كان سائداً من أفكار وتقاليد راسخة في الوعي والوجدان والسلوك مصدرها المؤسسات الدينية المحافظة".

تمثل هذه العينة من الآراء اتجاهاً قوياً ومهماً بين التيارات الفكرية العربية في رؤيتها لقضية النهضة، كما تتقاطع عند نظرتها للتحديث الاجتماعي الذي يعيق هذه النهضة مع آراء الكثير من المفكرين والباحثين، ويتلخص جوهر هذا التحديث أو البناء الاجتماعي المطلوب، في منظور ما سبق وأشرنا إليه بالقضايا التالية:

— تحرير المرأة.

— التخلص من سيطرة المؤسسة العائلية (السلطة الأبوية).

— التخلص من المؤسسات الدينية.

— إيجاد مجتمع مدني بديلاً من الولاءات التقليدية.

تحتاج كل واحدة من هذه القضايا إلى نقاش واسع ومستفيض ابتداءً من مرجعية المنهجية الفكرية التي جعلت من هذه القضايا قبل سواها أو دون سواها مدخلاً لتحقيق النهوض العربي، وصولاً إلى طرح الأسئلة الجدية حول معنى تحرير المرأة مثلاً، وحول البدائل المطروحة أو المفترضة بعد التخلص من سيطرة المؤسسات الدينية والعائلية الأبوية، وحول تعريف المجتمع المدني ودوره، وحول علاقة الدولة بالمجتمع وغير ذلك مما ينبغي أن تثيره هذه القضايا من أسئلة مفتوحة.

استلهام المنهجية الغربية

فهل هذا التشخيص لمكامن الداء الاجتماعي الذي يعرقل النهوض العربي والإسلامي الصحيح وفقاً للمقولات السابقة؟

(١) د. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٩٢٤ و ٩٢٧.

(٢) كريم مروة، مجلة الطريق، العدد السادس ١٩٩٨، ص ٣٤.

أبدأ أولاً بالحديث عن منهجية البحث التي أفضت إلى هذا النوع من التشخيص، وأهمية هذه المنهجية وخطورتها، إننا نصادفها أيضاً في جامعاتنا، لا بل هي المنهجية المسيطرة التي يتعلم الطلاب بواسطتها العلوم الاجتماعية، يعني كيف ندرس مجتمعاتنا وكيف نفهم ما يجري فيها وكيف نقترح الحلول لمعضلاتها.

وتقوم هذه المنهجية العلمية، وهي منهجية غربية، على "الاستقراء والملاحظة والموضوعية على أن تخلو من أي جانب أخلاقي أو بيولوجي أو فلسفي، أي أنها منهجية محايدة في رؤية الواقع".

إلا أن المشكلة التي سنشير إليها لا تتعلق بقضية الموقف من الغرب وعلومه، بل بقضية حيادية هذه العلوم التي أنتجت في الغرب على المستوى القيمي والتي ندرسها كحقائق علمية موضوعية، فإذا اتخذ عالم الاجتماع أو عالم الاقتصاد الغربي الفرد بدلاً من الأسرة كوحدة لدراساته، على سبيل المثال، أفلا يكون قد اتخذ موقفاً قيمياً قد نقبله وقد نرفضه؟ وإذا اتخذت "التربية الحديثة" المدرسة بدلاً من الأسرة مرجعية للعملية التربوية، أفلا نكون قد أصبحنا في إطار نموذج حضاري محدد، (تراجع فيه الدور الأسري في الحياة الاجتماعية)، وعندما تقول النظريات الاقتصادية الغربية إن هدف المستهلك هو تعظيم الإشباع أو المنفعة وأن ماهية هذا الإشباع هو ما يقرر المستهلك أنه يريد، أليس معنى ذلك الترويج لمبدأ الفردية ولما سينجم عنها من إباحة بحيث يصبح كل ما يرغب فيه المستهلك على المستويات كافة مشروعاً ومبرراً من دون التساؤل عن قيمته الأخلاقية؟ أليس هذا التعظيم للإشباع وللمنفعة الفردية هو مصدر ما نشهده اليوم من قيم "الأسرع يلتهم الأبطأ" بعدما سادت قبلها قيم "الأكبر يلتهم الأصغر"، وأليست هذه القيم هي أيضاً خلف ما نشهده من تشريع لكل أنواع السلوك واللذة (الشذوذ)، بذريعة المنفعة الفردية والإشباع، (الذي لا يحق للمجتمع الاعتراض عليه!!).

وعندما نتحدث هذه العلوم عن العقلانية في مواجهة النص الديني، فإنها تستحضر النموذج الغربي الذي واجه صراعاً محموماً بين الاثنين بغلبة الأول وانكفاء الثاني وتهميش مؤسساته، وهو ما بشر بعصر النهضة الأوروبية، وعندما تركز الاهتمام على الفرد في علم السياسة من ضمن العلوم الاجتماعية، فإن ذلك لم يكن على حساب الدولة، بل في صلته بها، وموقفه منها، وتفاعله معها. ولم يوضع الفرد فلسفياً أو منهجياً في مقابل الدولة وهي المرحلة التي تنامي فيها دور الدولة منذ القرن السابع عشر إلى الحرب العالمية الأولى، وما نجم عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية عمت أوروبا في الثلاثينيات ما جعل الدول الصناعية توسع مهام الدولة وتحملها أعباء الخدمات العامة (دولة الرعاية الشاملة). وصاحب هذا التوسيع لدور الدولة فقدان تدريجي لدور الأسرة في الرعاية الاجتماعية، حيث تولت هذا الدور المدارس والمؤسسات الاجتماعية، كما فقدت دورها في الرعاية الصحية وفي رعاية كبار السن وفي التوجيه النفسي حيث تولى هذه المهمة الخبراء النفسيون والتربويون.

وعندما تراجع دور الدولة ولم تعد هي اللاعب الوحيد في الساحة، بل لا بد أن يشاركها لاعبان آخران هما القطاع الخاص والمجتمع المدني، وعلى الرغم من عدم استقرار هذا المفهوم الأخير، والغموض الذي يحيط به، فقد بدأت الدراسات في العلوم الاجتماعية، ثم في مشاريع النهضة لاحقاً تستدرك ما فاتتها من ضرورة وجود المجتمع المدني في بلادنا الذي

ينبغي أن يخلف البنى التقليدية (العائلية والدينية) التي تتحمل وفقاً لهذه الدراسات وتلك المشاريع مسؤولية التخلف الذي وصلنا إليه والنهوض الذي لم نتمكن من تحقيقه.

انعكاس الخصومة مع الدين في الغرب على الأسرة

ومع تنامي وتبلور اتجاه الخصومة الفكري والعلمي والاجتماعي مع الدين في الغرب، أصبحت ظاهرة "نزع القداسة" عن كل شيء، وإعادة النظر والتشكيك والتفكيك والتحليل منهجاً رائجاً في العلوم الاجتماعية، ولم تكن الأسرة بطبيعة الحال بمعزل عن "نزع القداسة" هذه، فأصبحت ثمرة تطور تاريخي ويمكن إعلان موتها.

إعادة النظر هذه في وجود الأسرة ووظائفها التاريخية، وأدوارها التربوية في التجربة الحضارية الغربية، هي التي سوغت لهذه التجربة اليوم تشريع ما تسميه "كل أشكال الأسرة" بما في ذلك الأسرة المكونة من الجنس نفسه، أو الأسرة التي تتجرب أطفالها خارج العلاقة الزوجية، ونحن نذكر كيف حاول مؤتمر المرأة ببيكين ومؤتمر السكان الذي عقده الأمم المتحدة في القاهرة قبل سنوات تسويق فكرة "كل أشكال الأسرة" التي وقف الفاتيكان والسدول الإسلامية ضدها بقوة، بهذا المعنى إن الدعوات إلى تحرير المرأة مهتماً غلفت بشعارات إنسانية وبراقة، تستبطن تحريرها من الأسرة التي تعيش في كنف ضوابطها ورعايتها، وتستبطن قطع صلتها الحميمة الخاصة مع عاطفتها وجسدها، لتصبح هذه العاطفة وهذا الجسد شأناً عاماً، ومشهداً عاماً تراه في كل مكان.. أما الدعوة إلى التخلص من السلطة الأبوية، فهي دعوة إلى تفكيك النظام الأسري الذي تعرفه ثقافتنا، من دون أن يقال لنا ما هو البديل الأفضل عن هذا النظام وعن هذه الأسرة. وعندما يصبح الهدف إيجاد مجتمع مدني بديلاً من الولاءات التقليدية، فإن ما يطلب التخلص منه هو الولاء الأسري ومعه الولاء الديني، وهذا يعني شيئاً واحداً: استعادة خبرة الغرب التاريخية في حقل مختلف تماماً، يلعب الدين والأسرة فيه دوراً قوياً في بنية العلاقات الاجتماعية، وحتى في محتوى الهوية الثقافية، حتى هذا التعظيم لدور المجتمع المدني بعدما ساد تعظيم دور الدولة بين الخمسينيات والسبعينيات، ودعوة هذا المجتمع إلى أدوار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية يقفز عن الدور الذي لعبه هذا المجتمع في التجربة التاريخية العربية والإسلامية الذي مثلته المؤسسات الوقفية والاجتماعية والدينية والعائلية باستقلال تام عن الدولة، في حماية التضامن الاجتماعي وفي رعاية الأيتام والمرضى وفي تقديم الخدمات إلى طلاب العلم وفي تأسيس المدارس والمستشفيات ودور العلم وغيرها.

عمل المرأة.. كيف ولماذا؟

ثمة قضية مهمة أيضاً لا نستطيع أن نفصل بينها وبين قضية الأسرة، وهي قضية المرأة، والدراسات كما هو معروف كثيرة ومتنوعة حول هذه القضية، ولا أريد أن أكرر حول هذا الموضوع ما كتب عن استخدامها كسلعة سواء في وسائل الإعلام أو في عروض الجمال المختلفة وهو أمر لا بد من القول إن معظم الجمعيات النسائية التي ترفع شعارات الدفاع عن المرأة وحقوقها لا تعيره أي اهتمام، أما ما أريد الإشارة إليه، فهو تلك الدراسات

التي تكتب، والمؤتمرات التي تعقد في كثير من الأحيان في ظل هيئات دولية حول المرأة وقضاياها، وخصوصاً حول عمل المرأة وعلاقته بتنمية شخصيتها أو بالتنمية الاجتماعية بشكل عام. وغالباً ما يختصر هذا العمل بالعمل خارج المنزل، بحيث يتم الربط المباشر وغير المباشر بين بقاء المرأة في المنزل وبين عدم الإنتاج أو بينه وبين التخلف، وهذا لا يعني في حقيقة الأمر سوى نزع "القيمة" ونزع التقدير عن عمل المرأة التربوي والرعاي في المنزل، وحصر هذه القيمة وهذا التقدير بعملها خارج المنزل. وقد ترك هذا النوع من الدراسات وما رافقه من مناخ اجتماعي عام، أثره النفسي على كثير من النساء في مجتمعاتنا، بحيث باتت المرأة تبذل جهوداً هائلة من الاهتمام بأولادها وبأسرتها، وتلعب دوراً مركزياً في المحافظة على الأسرة واستقرارها تشعر بالخجل عندما تسأل عمّا تعمل، فتجيب بلا شيء المطلوب إذا التركيز على قيمة هذا العمل، والإعلاء من شأنه وخطورته هذه المسألة هي مسألة فكرية بالدرجة الأولى، وليس المقصود من إثارتها الاعتراض على عمل المرأة خارج المنزل، فهذا أمر يفترض أن تقرره ضرورات الأسرة أولاً، قبل أن تقرره الضغوط الإعلامية والاجتماعية.

وما يمكن قوله هنا أيضاً، إن المسألة التي تثار حول عمل المرأة، لا يجب أن تختصر بثنائية عمل أو لا عمل، وإنما يجب أن يعود النقاش إلى المرجعية التي تحدد هذا الخيار أو ذاك وإلى معنى العمل وقيمته، فعندما يكون الحفاظ على الأسرة هو المرجعية التي تحدد خيارات أفرادها، فإن العمل وتوقيته وساعاته، يصبح رهناً لحاجات هذه الأسرة قبل أي شيء آخر، وهذا ما ينبغي أن نتسلح به وبكل ثقة ومن دون تردد أمام كل تلك الدعوات التي ترتدي لبوس الحدائث والتقدم، وعصر الألفية الثالثة التي تدعونا إلى خيارات مرجعيتها الفرد والفردية ويكفي أن نذكر أن ما يجري في الغرب نفسه من تشجيع لعودة المرأة إلى منزلها وتقديم الخدمات والضمانات المالية والاجتماعية كافة إليها حتى لسنوات عدة، من أجل إنجاب الأطفال، في ظل هاجس أوروبا السكاني، التي سيتناقص عدد مواطنيها في العقود المقبلة، هو دليل على أن قيمة عمل المرأة في خارج منزلها هي قيمة نسبية متغيرة تخضع لحاجات المجتمع وضروراته ولحاجات بناء الأسرة قبل أي حاجات فردية أو شخصية

تفكيك الأسرة

ثمة مسألة أخرى في إطار التحديات الفكرية التي تواجهها الأسرة العربية والإسلامية، ولها علاقة بالمنهجية التي تعزل أفراد الأسرة واحداً عن الآخر لتقوم إما بدراساتهم وإما بتحليل معاناتهم، وللبحث من ثم في المؤسسات التي يفترض إيجادها (غير الأسرة) والتي يفترض أن تهتم بهم، هذه المنهجية تسترشد بايديولوجية الفردية والذاتية نفسها.. فالمسن ينبغي أن يذهب إلى دور خاصة للرعاية، والطفل إلى مربية غير والدته، واليافع إلى زمو أو عصب غير إخوته أو والديه لأن "الصراع هو بين الأجيال"، ولأن عليه أن يتمرد على والديه.. وهكذا، يمكن أن نلاحظ أن كل ما نقرأه في هذا الإطار من دراسات في علم النفس أو في علم الاجتماع أو حتى في التربية تغيب عنها الأسرة كوحدة أساسية يفترض أن تكون مكاناً لاستمرار اللقاء بين أفرادها، وللبوح المتبادل بمكنونات أنفسهم وهمومهم.

إشكالية أخرى لا تقل أهمية عما سبق ولا تتفصل عنه: ما نشهده اليوم في عالم ثورة الاتصالات وفي مصادر الحصول على المعلومات، وفي مسار العولمة المتسارع على المستويات كافة، هو تعاضم قيم الربح والمنفعة وتجميع الثروة وتراجع قيم التضامن والتضحية والتأخي. حتى أن النظريات الاقتصادية والاجتماعية باتت بدورها تؤيد هذا التراجع في قيم التضامن والرعاية التي كانت تقوم به الدولة طيلة نصف القرن الماضي، وبحيث باتت قيم "الأكبر يلتهم الأصغر" أو "الأسرع يلتهم الأبطأ" مألوفة وعالمية الانتشار.

إن المخاطر المستقبلية الناجمة عن ما بات يطلق عليه "العولمة المتوحشة" كبيرة على هذا المستوى القيمي، حتى أن أصواتاً بارزة في الغرب نفسه بدأت تدعو إلى عولمة أخلاقية أو أكثر إنسانية، بسبب مخاوفها مما يمكن أن تجر إليه هذه العولمة التي تسير على هدي قيم الربح والمنفعة وتكديس الثروة قبل أي شيء آخر.

ما يهمنا في هذا الإطار أن مثل هذه القيم الأخلاقية التي يرغب البعض في الغرب العودة إليها أو البحث عنها، أو ربط العولمة بها، هي قيم أسرية بالدرجة الأولى، ففي الأسرة يتعلم الإنسان منذ نعومة أظفاره وبشكل تلقائي وعفوي قيم التضحية وبراها بأمر عينه من والديه، وفي الأسرة يتلقى الطفل محبة الذين يحيطون به ويتعلم مبادلتهم الحب بالحب، وفي الأسرة يتعلم احترام الأكبر سناً من أجل قيم أخلاقية وليس من أجل منفعة مادية مباشرة.

هذا النوع من القيم يجري تهميشه في ما ينتشر حولنا من أفكار وفي ما يحيط بنا من نزعات إلى تفكيك أو اصر الأسرة وإلى تأسيس مراكز أو مؤسسات خاصة لكل واحد من أفرادها (على غرار مؤسسات المسنين التي تزداد انتشاراً)، وهذا تحد آخر تعيشه الأسرة في بلادنا على مستوى قدرتها على التمسك بهذه القيم ودفاعها الثابت عنها في ظل رياح فكرية وتكنولوجية قوية وعاتية وغير مؤاتية..